

التنبيهات على التأويلات في كتاب المفرادت للراغب الأصفهاني

**الدكتور محمد بن عبدالرحمن الخُمَيْس
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

المقدمة :

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۖ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

[ال عمران : ١٠٢] .

﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

[النساء : ١] .

﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾

[الأحزاب : ٧٠ ، ٧١] .

أما بعد : فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار^(١) .

وبعد :

فقد رغب لي بعض الإخوة أن أقوم ببيان التأويلات التي وقعت في كتاب "مفردات القرآن" للراغب الأصفهاني ، لا سيما وأن كتابه يعد مرجعاً لا يكاد

يستغني عنه طلبة العلم . فاستعنت بالله تعالى ، وقمت بالتعريف بالمؤلف
وحياته وعقيدته ، ثم التعريف بكتاب المفردات ومنهجه ، ومكانته ، ثم
تتبعت تلك التأويلات التي وقعت في الكتاب ، من خلال طبعة (دار
المعرفة ، بيروت) مع بيان وجه الخطأ فيها ، والرد عليها .

والله أسأل القبول والسداد ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين .

والله ولي التوفيق . . . ، ، . .

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف^(٢)

(أ) اسمه ونسبه وكنيته :

هو الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم الأصفهاني أو "الأصبهاني" المعروف بالراغب.

(ب) مولده ووفاته :

ضنّت المصادر علينا بذكر تاريخ مولده ونشأته، وأين تلقى العلم، وعلى من تلقاه. أما تاريخ وفاته فاختلّفت المصادر في تاريخ وفاته، فذكر صاحب كتاب كشف الظنون (١/ ٣٦) أن وفاته في سنة نيف وخمسمائة. وجاء في فهرس الخزانة التيمورية (٣/ ١٠٨) أن وفاته في سنة ٥٠٣ هـ. أما مجلة المجمع العربي (٢٤/ ٢٧٥) فذكرت أن وفاته كانت في سنة ٤٥٢ هـ.

(ج) ثناء العلماء عليه :

أثنى عليه العلماء ووصفوه بالعلم، والتحقيق، والمهارة في التفسير والأدب. قال عنه الذهبي: "العلامة، المحقق، الباهر"^(٣). وقال عنه أحمد الأودنه: "كان عالماً بأنواع العلوم، وماهراً في التفسير"^(٤). وقال عنه الزركلي: "أديب من الحكماء العلماء"^(٥).

(د) عقيدته :

الراغب رحمه الله كان على عقيدة الأشعرية فقد عطل الصفات الآتية وتأولها، وهي: المحبة والرضا، والرحمة، والمودة، والاستواء، واليدين، والوجه، والعين. وهذا كله مبني على أصول كلامية فاسدة. وسيأتي الرد عليه في ثنايا الكتاب، وكذا كتابه الاعتقاد شاهد صدق على ما قلت. وقد

حَقَّق في جامعة أم القرى في رسالة علمية* وله جهود في الرد على المعتزلة
القدرية في ثنایا الكتاب ، مثل ما جاء في مادة (جَبَر) من هذا الكتاب .

فأما وصفه تعالى نحو : العزيز الجبار ، فقد قيل سُمِّي بذلك لأنه يجبر
الناس أي : " يقهرهم على ما يريد . وأنكر جماعة من المعتزلة ذلك من حيث
المعنى ، فقالوا يتعالى عن ذلك . وليس ذلك بمنكر فإن الله تعالى قد أجبر
الناس على أشياء لا انفكك لهم منها حسبما تقتضيه الحكمة الإلهية ، لا على
ما تتوهمه الغلاة الجهلة - يعني القائلين بالجبر - وذلك كإكراههم على
المرض والموت والبعث . وهو لا يقهر إلا على ما تقتضي الحكمة الإلهية أن
يقهر عليه " وإن كان أحياناً يتأثر بالمعتزلة كما في (زمل) في قوله تعالى
﴿ يَتَأَيَّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾ [المزمل : ١] قال : " أي المزمِّل في ثوبه " وذلك
على سبيل الإشعار . وكناية عن المقصِّر والمتهاون بالأمر وتعريضاً به .
" وقوله هذا مماثل لما ذكره الزمخشري المعتزلي في تفسيره حيث قال :
" كان رسول الله نائماً بالليل متملاً في قطيفة ، فنبه ونودي بما يهجن إليه
الحالة التي كان عليها من التزمل في قطيفة ، واستعداده للاستثقال في النوم
كما يفعل من لا يهمله أمر ، ولا يعنيه شأن " (٦) . وتعقبه على قوله هذا ابن
المنير فقال : " أما قوله : إن نداء بذلك تهجين للحالة التي ذكر أنه كان عليها
فخطأ وسوء أدب ، ومن اعتبر عادة خطاب الله تعالى في الإكرام والاحترام
علم بطلان ما تخيله الزمخشري فقد قال العلماء : إنه لم يُخاطب باسمه
نداء ، وإن ذلك من خصائصه دون سائر الرسل ، إكراماً له وتشريفاً ، فأين
نداؤه بصيغة مهجنة من ندائه باسمه ؟ . . . " (٧) .

المبحث الثاني

التعريف بكتاب المفردات

(أ) موضوع الكتاب :

موضوع كتاب المفردات هو في تفسير ما ورد في القرآن من الكلمات الغريبة الصعبة . والمراد بغريب القرآن : هو معرفة المدلول ، كما يقول الزركشي في البرهان في علوم القرآن : " وقد صنف فيه جماعة ، منهم : أبو عبيدة كتاب المجاز . . . ومن أحسنها كتاب المفردات " ^(٨) . وكذا قال السيوطي في الإتيقان ^(٩) .

(ب) منهج الراغب في ترتيب مادة الكتاب :

وضع الراغب منهجه في ترتيب الكتاب فقال : " وقد استخرت الله في إملاء كتاب مستوف فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجي ، فنقدم ما أوله الألف ثم الباء على ترتيب حروف المعجم ، معتبراً فيه حروفه الأصلية دون الزوائد ، والإشارة فيه إلى المناسبات التي بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات حسبما يحتمل التوسع في هذا الكتاب " ومن خلال هذا النص السابق يتبين لنا ما يلي :

أنه أولاً ، يريد أن يجعل موضوع مؤلفه على أساس ألفاظ القرآن . وبذلك يقترب من عمل المعاجم التي تعنى بشروح الألفاظ .

وهو ثانياً ، يريد أن يرتب هذه الألفاظ باعتبار أوائلها وفقاً لترتيب حروف الهجاء : الهمزة مع الباء والهمزة ، ثم الهمزة مع الباء والباء ، ثم الهمزة مع الباء والتاء ثم الهمزة مع الباء إلى الياء ، وهكذا يفعل بسائر الحروف .

وهو ثالثاً ، يبدأ بالحروف المجردة للكلمة قبل أن يأخذ في مزيداتها ،

وهي طريقة المعاجم .

وهو رابعاً ، يشرح تحت هذا الجذر المجرد كل ما اشتق منه وناسبه ، أي اقترب من لفظه من الألفاظ القرآنية .

(ج) طبعات الكتاب :

طبع كتاب المفردات عدة طبعات آخرها طبعة دار القلم بتحقيق : صفوان عدنان داودي حققه معتمداً على أربع نسخ :

- (١) وأول تلك الطبعات طبع في عام ١٢٨٧هـ .
- (٢) وطبعته المطبعة الأدبية بالقاهرة في عام ١٣٠٦هـ .
- (٣) وطبع في عام ١٣٢٢هـ بمطبعة الحرية ، القاهرة .
- (٤) وطبع في العام نفسه على (هامش النهاية في غريب الحديث) لأبي السعادات الجزري المعروف بابن الأثير ، مطابع الخشاب ، القاهرة .
- (٥) ونشره في عام ١٣٢٤هـ محمد الزهري الغمراوي في القاهرة .
- (٦) وطبعته في عام ١٣٢٤هـ أيضاً ، المطبعة الميمنية بالقاهرة .
- (٧) ونشره محمد سيد كيلاني في عام ١٩٦١م بمقدمة محدودة ، مطبعة الحلبي .
- (٨) ونشر في بيروت عام ١٩٧٢م وخرج في طبعة أنيقة مجلدة ، بتحقيق : نديم مرعشلي ، دار الفكر ، ١٩٧٢م .
- (٩) وطبع في إيران (طهران) عام ١٩٧٣م بعناية حسن المصطفوي ، وقد ذيلت بمجموعة من الفهارس المناسبة .
- (١٠) أما الطبعة العاشرة فهي التي أعدها للنشر وأشرف على طبعتها الدكتور محمد أحمد خلف الله في القاهرة عام ١٩٧٠م . أما المطبعة

فهي المطبعة الفنية الحديثة . وقد خرج الكتاب في ٨٥١ صفحة من القطع الكبير ، حيث طبعت المواد والجذور بخط بارز .

الفصل الثاني

التبهيات على تأويل بعض الصفات

التأويل الأول : (ص : ٨ ، في مادة أتى) :

قال : " وقوله : ﴿ فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَنَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل : ٢٦] أي بالأمر والتدبر نحو : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ... إلخ .

قلت : فأول صفة المجيء : فجعلها مجيء الأمر والتدبير . وهذا معنى باطل ، والصواب أن الآيات فيها إثبات مجيء الله تعالى يوم القيامة على الوجه اللائق به عز وجل ، من غير تشبيه ولا تمثيل ، ولا تكييف ولا تعطيل ، فهي من صفاته تعالى المقدسة .

قال ابن جرير رحمه الله تعالى : " يقول تعالى ذكره ، وإذا جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفاً ، صفافاً بعد صف ... " (١٠) .

وقال شيخ الإسلام الصابوني : " وكذلك يشبتون ما أنزل الله - عز اسمه - من ذكر المجيء والأتان المذكورين في قوله عز وجل ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ [البقرة : ٢١٠] .

وقال الأشعري : " وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفافاً " (١١) .

وقال السعدي في تفسيره : " ويجيء الله لفصل القضاء بين عباده في ظلل من الغمام ، وتجيء الملائكة الكرام ، أهل السموات كلهم صفافاً ،

أي صفأ بعد صف ، كل سماء يجيء ملائكتها صفأ ، يحيطون بمن دونهم من الخلق ، وهذه الصفوف صفوف خضوع وذل للملك الجبار " (١٣) .

ومن الأدلة على ذكر بطلان تفسير المجيء بمجيء الأمر أن الله صرح بمجيء الملائكة ، وهم من أمر الله تعالى ، فلا معنى لذكر الملائكة بعد ذكر مجيء الله تعالى لو كان المجيء يقصد به مجيء أمره تعالى .

التأويل الثاني : (ص : ٥٥ مادة بغض) :

قال : (وقوله عليه السلام : "إن الله تعالى يبغض الفاحش المتفحش" فذكر بغضه له تنبيه على بُعد فيضه ، وتوفيق إحسان منه) .

قلت : "كلامه هذا تأويل لصفة البغض ، وإخراج لها عن حقيقتها ، وتفسير لها بلازمها ، فما ذكره إنما هو من لوازم البغض ، لكن صفة البغض صفة فعلية ثابتة لله عز وجل ، بدلالة الأحاديث الصحيحة ، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام : "إن الله تعالى إذا أحب عبداً . . . وإذا أبغض عبداً ، دعا جبريل ، فيقول له : إني أبغض فلاناً . . ." (١٣) .

ولهذا قال ابن القيم رحمه الله : "إن ما وصف الله سبحانه به نفسه من المحبة والرضى والفرح والغضب والبغض والسخط من أعظم صفات الكمال" (١٤) .

التأويل الثالث : (ص : ٨٩ في مادة جد) :

قال : "وسمى الفيض الإلهي جدّاً ، قال تعالى : ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن : ٣] أي : فيضه . وقيل : عظّمته " .

قلت : لا ينبغي تفسير جد ربنا بالفيض ، لأن ذلك يُشتم منه رائحة التصوف ، وقد يراد به معنى باطلا ، كما ذهب بعض أهل التصوف والفلسفة والكلام إلى اعتبار الوحي فيضاً نفسانياً يفيض من نفس الرب على نبي أو

ولي أو نحوه، فيما دارت عبارات السلف من أهل التفسير في تفسير هذه الآية حول الملك والجلال والعظمة والكبرياء والشأن ونحو ذلك" (١٥).

التأويل الرابع : (ص ٩٧ مادة جمل) :

قال : (وعلى هذا الوجه ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال "إن الله جميل يحب الجمال" (١٦) تنبيهاً أنه منه تفيض الخيرات الكثيرة فيحب من يختص بذلك).

قلت : فأول صفة الجمال بأن المراد : فيض الخيرات .

وهذا باطل لأنه قَصَرَ العام على بعض أفرادهِ، فإن الله تعالى متصف بالجمال ذاتاً وصفة وأفعالاً على ما يليق به عز وجل .

قال الحافظ قوام السنة أبو القاسم الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" :

(قال بعض أهل النظر . . . وقال : لا يجوز أن يوصف الله بـ "الجميل" ! ولا وجه لإنكار هذا الاسم أيضاً، لأنه إذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا معنى للمعارضة، وقد صح أنه قال : "إن الله جميل يحب الجمال" ، فالوجه إنما هو التسليم والإيمان). أ. هـ (١٧).

وقال ابن القيم في "التونية" :

وهو الجميل على الحقيقة كيف لا	وجمال سائر هذه الأكوان
من بعض آثار الجميل فربها	أولى وأجدر عند ذي العرفان
فجماله بالذات والأوصاف وال	أفعال والأسماء بالبرهان
لا شيء يشبه ذاته وصفاته	سبحانه عن إفك ذي بهتان (١٨)

وقال الهراس في "الشرح" : "وأما الجميل، فهو اسم له سبحانه من

الجمال، وهو الحسن الكثير، والثابت له سبحانه من هذا الوصف هو الجمال المطلق، الذي هو الجمال على الحقيقة، فإن جمال هذه الموجودات على كثرة ألوانه وتعدد فنونه هو من بعض آثار جماله، فيكون هو سبحانه أولى بذلك الوصف من كل جميل، فإن واهب الجمال للموجودات لا بد أن يكون بالغاً من هذا الوصف أعلى الغايات، وهو سبحانه الجميل بذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله.

أما جمال الذات، فهو ما لا يمكن لمخلوق أن يعبر عن شيء منه أو يبلغ بعض كنهه، وحسبك أن أهل الجنة مع ما هم فيه من النعيم المقيم وأفانين اللذات والسرور التي لا يقدر قدرها، إذا رأوا ربهم، وتمتعوا بجماله، نسوا كل ما هم فيه، واضمحل عندهم هذا النعيم، وودوا لو تدوم لهم هذه الحال، ولم يكن شيء أحب إليهم من الاستغراق في شهود هذا الجمال، واكتسبوا من جماله ونوره سبحانه جمالاً إلى جمالهم، وبقوا في شوق دائم إلى رؤيته، حتى إنهم يفرحون بيوم المزيد فرحاً تكاد تطير له القلوب.

وأما جمال الأسماء، فإنها كلها حسنى، بل هي أحسن الأسماء وأجملها على الإطلاق، فكلها دالة على كمال الحمد والمجد والجمال والجلال، ليس فيها أبداً ما ليس بحسن ولا جميل.

وأما جمال الصفات، فإن صفاته كلها صفات كمال ومجد، ونعوت ثناء وحمد، بل هي أوسع الصفات وأعمها، وأكملها آثاراً وتعلقات، لا سيما صفات الرحمة والبر والكرم والجود والإحسان والإنعام.

وأما جمال الأفعال، فإنها دائرة بين أفعال البر والإحسان التي يحمد عليها ويشكر، وبين أفعال العدل التي يحمد عليها لموافقتها للحكمة والحمد، فليس في أفعاله عبث ولا سفه ولا جور ولا ظلم، بل كلها خير

ورحمة ورشد وهدى وعدل وحكمة، قال تعالى ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٦]، ولأن كمال الأفعال تابع لكمال الذات والصفات، فإن الأفعال أثر الصفات، وصفاته كما قلنا أكمل الصفات، فلاغرو أن تكون أفعاله أكمل الأفعال" (١٩).

التأويل الخامس : (ص ١٠٥ مادة حب) :

قال : (وقوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] فمحنة الله للعبد إنعامه عليه).

قلت : فصرف صفة المحبة عن حقيقتها، وأولها بأنها إنعامه تعالى على العباد، وهذا باطل. والصواب ما عليه سلف الأمة من إثبات صفة المحبة لله عز وجل على ما يليق بجلاله عز وجل، وإثبات لوازمها من الإنعام ونحوه، فإن الإنعام من لوازم المحبة، فلا يصح صرف محبة الله تعالى عن حقيقتها وتأويلها ببعض لوازمها.

التأويل السادس : (ص ١٣٩ مادة حيي) :

قال : " فإنه إذا قيل فيه تعالى (هو : حي) فمعناه لا يصح عليه الموت وليس ذلك إلا لله عز وجل " .

قلت : ففسرَّ صفة الحياة بصفة سلبية دون الثبوتية، والحياة صفة ذاتية ثبوتية لله تعالى، وهي من أعظم الصفات، ومن لوازمها إثبات عدم الموت لله تعالى، وذلك كصفة القدرة فإنها صفة ثبوتية، ومن لوازمها عدم طروء العجز والفقر عليه سبحانه، فعدم الموت ليس هو الحياة في نفسها، بل هو من لوازمها.

قال الهراس في شرحه لـ " النونية " : " ومعنى الحي : الموصوف بالحياة

الكاملة الأبدية، التي لا يلحقها موت ولا فناء، لأنها ذاتية له سبحانه، وكما أن قيوميته مستلزمة لسائر صفات الكمال الفعلية، فكذلك حياته مستلزمة لسائر صفات الكمال الذاتية من العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والعزة والكبرياء والعظمة ونحوها" أ. هـ^(٢٠).

التأويل السابع : (ص ١٤٠ مادة حيي) :

قال : (وروي "إن الله يستحيي من ذي الشيبة المسلم أن يعذبه" فليس يراد به انقباض النفس إذ هو تعالى منزّه عن الوصف بذلك، وإنما المراد به ترك تعذيبه).

قلت : صرف صفة الحياء والاستحياء إلى ترك تعذيب العبد. وهذا تحريف محض، لأن ترك تعذيب العبد من لوازم صفة الاستحياء، غير أنها صفة ثابتة لله تعالى كباقي الصفات على ما يليق بجلاله عز وجل.

قال ابن جرير : "إن الله جل ذكره أخبر عباده أنه لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها"^(٢١)، وقال البغوي : "أي لا يترك ولا يمنع الحياء أن يضرب مثلاً يذكر"^(٢٢).

وقال ابن القيم في النونية :

وهو الحيي فليس يفضح عبده عند التجاهر منه بالعصيان
لكنه يلقي عليه ستره فهو الستير وصاحب الغفران^(٢٣)

قال الهراس : "وحياؤه تعالى وصف يليق به، ليس كحياء المخلوقين، الذي هو تغير وانكسار يعتري الشخص عند خوف ما يعاب أو يذم، بل هو ترك ما ليس يتناسب مع سعة رحمته وكمال جوده وكرمه وعظيم عفوه وحلمه، فالعبد يجاهر بالمعصية مع أنه أفقر شيء إليه وأضعفه لديه، ويستعين بنعمه على معصيته، ولكن الرب سبحانه مع كمال غناه وتمام قدرته

عليه يستحي من هتك ستره وفضيحته، فيستره بما يهيئه له من أسباب الستر، ثم بعد ذلك يعفو عنه ويغفره "أهـ" (٢٤).

التأويل الثامن : (ص ١٩١ مادة رحم) :

قال : " وإذا وصف به الباري فليس يراد به إلا الإحسان المجرد من الرحمة ، وعلى هذا روى أن الرحمة من الله إنعام وإفضال " .

قلت : فقد تأوّل الرحمة بالإنعام والإحسان والإفضال ، وهذا باطل ، لأن فيه إبطالاً لصفة الرحمة ، وتفسيراً لها بلازم معناها ، ولازمُ صفة الرحمة الإنعامُ والإحسان والإفضال ، والقواعد المقررة عن السلف والأئمة الإيمان بأسماء الله وصفاته وإمرار آيات الصفات على ظاهرها دون تأويلها بما يخرجها عن حقيقة معناها ، فإن التأويل بما ينافي حقيقة معنى الصفة تعطيل لها ، بل هو نوع من الإلحاد فيها .

التأويل التاسع : (ص ١٩٧ مادة رضي) :

قال : " ورضا الله عن العبد هو أن يراه مؤتماً لأمره ومتتهياً عن نهيه " .

قلت : فقد صرف صفة الرضا إلى أن المراد برضا الله عن العبد أن يراه مؤتماً بأوامره متتهياً عن نواهيه . وهذا قول في غاية الفساد ، وهو تحريف لصفة الرضا .

والحق إثبات صفة الرضا لله تعالى كبقية الصفات على ما يليق بجلاله عز وجل ، فإن الله تعالى يغضب على بعض العباد ، ويرضى عن البعض ، يغضب على من عصاه ، ويرضى عمن أطاعه ، فإن الغضب والرضا من صفات الله تعالى على الحقيقة ، وهما كبقية الصفات ، فكما لا يجوز تعطيل صفاته الأخرى ، فكذلك لا يجوز تعطيل هاتين الصفتين ، إذ إن القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر ، كما هي القاعدة المعروفة ،

وكذلك فإن الكلام في الصفات كالكلام في الذات، فكما تثبت الذات من غير تمثيل ولا تعطيل فكذلك الصفات، لأنها فرع من الذات، وأما امتثال العبد لأوامر الله فإنه من لوازم الرضا لا عين الرضا، فلا بد من إثبات اللازم مع الملزوم.

قال أبو إسماعيل الصابوني: "وكذلك يقولون (أي: الإثبات) في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح، من: السمع، والبصر، والعين...، والرضى والسخط، والحياة... "أ.هـ" (٢٥).

التأويل العاشر: (ص ٢٤٢ مادة سمع):

قال: "وإذا وصفت الله تعالى بالسمع فالمراد به علمه بالمسموعات، وتحريه بالمجازاة بها...".

قلت: فصرف صفة السمع إلى صفة العلم وهذا صرف للنص عن ظاهره بغير دليل ولا قرينة، وهو تعطيل صريح، فإن العلم غير السمع وغير البصر، فإن السمع يتعلق بالمسموعات من الأصوات، والبصر يتعلق بالمرئيات، والعلم أعم من ذلك كله، وإن كان العلم من لوازم السمع والبصر، ولا بد من إثبات اللازم والملزوم جميعاً. والسمع والبصر صفتان لله تعالى بلا كيف، فيجب إثباتهما بلا تمثيل، كما يجب تنزيههما عن المشابهة من غير تعطيل.

قال الإسماعيلي مقررأ عقيدة أهل الحديث: "ويثبتون له وجهأ وسمعأ" (٢٦).

وقال الصابوني: "وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر" (٢٧). وقال الأشعري: "وأجمعوا على أنه لم يزل موجوداً حياً قادراً عالماً مريداً سميعاً

بصيراً" (٢٨).

التأويل الحادي عشر : (ص : ٢٥١ مادة سوا) :

قال : " ومتى عدي بعلى اقتضى معنى الاستيلاء كقوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] . وقيل معناه : " استوى له ما في السموات والأرض ، أي : استقام الكل على مراده " .

قلت : فقد عطل صفة الاستواء ، وصرفها عن حقيقتها بتأويلها بالاستيلاء .

وهذا الكلام خطأ فاحش ، فإن تفسير الاستواء المتعدي بالحرف " على " إنما يكون بمعنى العلو والاستقرار والارتفاع والصعود ، وعبارات النحاة تدور حول هذا ، وهكذا أئمة التفسير كمجاهد وغيره ، كما نقلها عنهم البخاري في صحيحه .

ولم يعرف عن السلف غير ذلك ، بل إن تفسير الاستواء بالاستيلاء هو من تفسيرات الجهمية ولم يعرف ذلك قديماً . ثم إن الاستيلاء يقتضي وجوب المغالبة ، والله تعالى لا يغالبه شيء .

قال الإمام مالك : " الاستواء معلوم والكيف مجهول " (٢٩) .

قال ابن المبارك : " نعرف ربنا بأنه فوق سبع سموات على العرش استوى بائن من خلقه " (٣٠) .

وقال الأشعري : " وأجمعوا أنه فوق سمواته على عرشه دون أرضه " (٣١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " والمبطل لتأويل من تأول استوى بمعنى استولى وجوه :

أحدها : أن هذا التفسير لم يفسره أحد من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين ، فإنه لم يفسره أحد في الكتب الصحيحة عنهم ، بل أول من قال ذلك : بعض الجهمية والمعتزلة ، كما ذكره أبو الحسن الأشعري في كتاب "المقالات" وكتاب "الإبانة" .

الثاني : أنه إذا كان معلوماً في اللغة التي نزل بها القرآن كان معلوماً في القرآن .

الثالث : الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة أو القهر أو نحو ذلك هو عام في المخلوقات كالربوبية ، والعرش وإن كان أعظم المخلوقات فنسبة الربوبية إليه لا تنفي نسبتها إلى غيره ، كما في قوله : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [المؤمنون: ٨٦] وكما في دعاء الكرب ، فلو كان استوى بمعنى استولى - كما هو عام في الموجودات كلها - لجاز مع إضافته إلى العرش أن يقال : استوى على السماء ، وعلى الهواء والبحار والأرض ، وعليها ودونها ونحوها ، إذ هو مستوعب على العرش . فلما اتفق المسلمون على أنه يقال : استوى على العرش . ولا يقال : استوى على هذه الأشياء مع أنه يقال : استولى على العرش والأشياء ، علم أن معنى استوى خاص بالعرش ليس عاماً كعموم الأشياء .

الرابع : وأيضاً ، فأهل اللغة قالوا : لا يكون استوى بمعنى استولى إلا فيما كان منازعاً مغالباً ، فإذا غلب أحدهما صاحبه قيل : استولى ، والله لم ينازعه أحد في العرش " (٣٢) . أ. هـ .

ومن اللوازم التي تلزم من تأويل الاستواء بالاستيلاء ما يلي :

قال رحمه الله : " إن هذا اللفظ الذي تكرر في الكتاب والسنة ، والدواعي

متوفرة على فهم معناه من الخاصة والعامة عادة وديناً أن جعل الطريق إلى فهمه بيت شعر أحدث^(٣٣) فيؤدي إلى محذور، فلو حمل علي معنى هذا البيت للزم تخطئة الأئمة الذين لهم مصنفات في الرد على من تأول ذلك، ولكان يؤدي إلى الكذب على الله ورسوله والصحابة والأئمة، وللزم أن الله امتحن عباده بفهم هذا دون هذا، مع ما تقرر في نفوسهم وما ورد به نص الكتاب والسنة، والله سبحانه لا يكلف نفساً إلا وسعها، وهذا مستحيل على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والصحابة والأئمة^(٣٤) . أ. هـ.

التأويل الثاني عشر : (ص ٢٦٨ مادة : شهد) :

قال : " فشهادة الله بوحدانيته هي إيجاد ما يدل على وحدانيته في العالم، وفي نفوسنا " .

قلت : أول شهادة الله تعالى لنفسه بالوحدانية إلى إيجاد الأدلة الدالة عليه . وهذا تأويل باطل من تأويلات المعطلة، فإن الشهادة تكون بالقول وتكون بالفعل، ومن فسر الشهادة بأنها بالفعل فقط فقد أخطأ، ومرادهم بذلك أصلاً نفي صفة الكلام عن الله تعالى، مع أنه عز وجل يتكلم كما يشاء ووقتاً يشاء، بصوت وحرف، يسمعه عباده، وهو تعالى يأمر وينهى وينادي من شاء من عباده، ويقول ويتكلم، وكل ذلك ثابت له عز وجل، ومعنى تأويل الراغب للشهادة كما سبق هو نفي أن يشهد الله تعالى لنفسه بالوحدانية بالقول، وجعل شهادته هي بالفعل والأدلة فقط التي خلقت في العالم وفي الأنفس .

وأقول : إن الله تعالى يشهد كما يشاء، ويتكلم كما يشاء، ويأمر وينهى ويوحى، وكل ذلك ثابت له وكل ذلك بالقول وبالكلام الذي لا يشبهه شيء من كلام خلقه، كما أنه تعالى لا تشبهه ذوات خلقه .

وعبارات السلف حول تفسير هذه الآية تدور حول معان منها : قضى

الله، وبيّن الله، وشهد الله بنفسه^(٣٥)، وهذه الشهادة لها مراتب معروفة منها: العلم، والكتابة، والقضاء، والإظهار، والبيان.

التأويل الثالث عشر : (ص : ٣٣٠ مادة عرش) :

قال : " وقوله : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ [البروج : ١٥] ، ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ ﴾ [غافر : ١٥] وما يجري مجراه قيل هو إشارة إلى مملكته وسلطانه لا إلى مقر له يتعالى عن ذلك " .

قلت : نقل قولاً بصيغة التمریض أن العرش هو سلطان الله تعالى ، وسكت عنه . وهذا من تأويلات الجهمية المعطلة ، بل العرش سرير الملك كما ثبت عن بعض السلف ، وهو أكبر من السموات والأرض ولا نكيفه ولا نشبهه ، ولا نعلم حقيقة كنهه ، بل نفوض علم ذلك إلى الله تعالى ، ولكن نؤمن أنه خلق عظيم جداً تحمله ملائكة عظام ، كما قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ [غافر : ٧] فهذه الآية دالة على أنه عرش عظيم إذ إن الملك لا تحمله الملائكة .

التأويل الرابع عشر : (ص ٣٤٩ مادة : عند) :

قال : " وتارة في الزلفى والمنزلة ، وعلى ذلك قوله : ﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٦٩] ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [الأعراف : ٢٠٦] .

قلت : فأول معنى (العندية) بأنها عندية الزلفى والمنزلة . وهذا التأويل بعض الحق وليس كله ، فإن العندية قد تكون معنوية ، وهي عندية الزلفى والمنزلة وقد تكون حسية ، فالله تعالى عنده من الملائكة ما لا يعلمهم غيره ،

ممن هم في السموات العلى ، وكلا الأمرين ثابت في حق الله تعالى ، فكما أن الملائكة ذوو منزلة عند الله تعالى ، فإن منهم من لا يعلمه إلا الله في السموات العلى ، كما قال تعالى : ﴿ وَكَمِ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعُهُمْ شَيْئًا ﴾ [النجم : ٢٦] .

التأويل الخامس عشر : (ص : ٣٥٥ مادة عين) :

قال : ﴿ وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنِي ﴾ [طه : ٣٩] أي بكلاءتي وحفظي ، ومنه عين الله عليك : أي كنت في حفظ الله ورعايته .

قلت : فقد أول صفة العين لله تعالى بالحفظ والكلاءة . وهذا باطل لأن فيها إبطالاً لهذه الصفة - صفة العين - والحفظ إنما هو من لوازمها ، وليس عينها ، والحق إثبات تلك الصفة على ما يليق بالله تعالى من غير تكييف ولا تشبيه ، وكذلك إثبات لوازمها .

قال ابن خزيمة بعد أن ذكر جملة من الآيات تثبت صفة العين : " فواجب على كل مؤمن أن يثبت لخالقه وبارئه ما ثبت الخالق البارئ لنفسه من العين ، وغير مؤمن من ينفي عن الله تبارك وتعالى ما قد أثبتته الله في محكم تنزيله ببيان النبي صلى الله عليه وسلم الذي جعله الله مبيناً عنه عز وجل في قوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن لله عينين ، فكان بيانه موافقاً لبيان محكم التنزيل ، الذي هو مسطور بين الدفتين ، مقروء في المحاريب والكتائب " (٣٦) .

وقال : " نحن نقول : لربنا الخالق عيان يبصر بهما ما تحت الثرى وتحت الأرض السابعة السفلى ، وما في السماوات العلى . . . " (٣٧) أ . هـ .

وبوّب اللالكائي بقوله : " سياق ما دل من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على أن من صفات الله عز وجل الوجه والعينين واليدين " (٣٨) أ. هـ .

وقال الصابوني : " وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر والعين " (٣٩) .

التأويل السادس عشر : (ص ٣٨٨ مادة : فوق) :

قال : " السادس : باعتبار القهر والغلبة نحو قوله : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام : ١٨ ، ٦١] " .

قلت : فقد أوّل فوقية الله تعالى على عباده بأنها فوقية القهر والغلبة . وهذا تأويل المعطلة النافين لعلو الله تعالى ، وتفسير للشيء ببعض أفرادها . والحق أن الفوقية ثابتة لله تعالى بكل أنواعها : فوقية الذات ، وفوقية الغلبة والقهر ، وفوقية الشأن .

وهذا هو مذهب سلف الأمة رحمهم الله تعالى ، وقد وردت عنهم الكثير من الآثار في إثبات العلو والفوقية وتجد منها الكثير في العلو للذهبي وإثبات صفة العلو لابن قدامة . وغيرها .

التأويل السابع عشر : (ص ٥١٣ مادة : وجه) :

قال : " وربما عبر عن الذات بالوجه في قول الله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن : ٢٧] . . . وكذا في أخواته " .

قلت : فقد صرّف معنى صفة الوجه لله تعالى إلى الذات . فإن كان يريد صرف صفة الوجه إلى الذات قاصداً نفي صفة الوجه فهذا تجهّم وتعطيل واضح ، بل الحق إثبات صفة الوجه لله تعالى على ما يليق بذاته ، مع التنزيه

عن مشابهة المخلوقين ، والذات من لوازم الوجه ، والواجب إثبات اللازم والملزوم ، وطريقة السلف إثبات الذات وإثبات صفة الوجه معها .

١- وهذا هو ما قرره أبو بكر الإسماعيلي حيث قال : " ويثبتون أن له وجهاً . . . " (٤٠) .

٢- وكذا الصابوني حيث قال : " وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع . . والوجه " (٤١) .

٣- وقال إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة رحمه الله تعالى : " فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر ، مذهبنا أن نثبت لله ما أثبتته لنفسه ، ونقر بذلك بقلوبنا من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجوه أحد من المخلوقين وعز ربنا أن نشبهه بالمخلوقين ، وجل ربنا عما قالت المعطلة " (٤٢) .

٤- قال الأشعري : " فأخبر أن له سبحانه وجهاً لا يفنى ولا يلحقه الهلاك " (٤٣) .

وأما الجهمية فإنهم يؤولون الوجه بالذات ، وليس مقصودهم إثبات الذات ، بل مقصودهم نفي صفة الوجه .

التأويل الثامن عشر : (ص ٥١٧ مادة ودد) :

قال : " قال بعضهم : مودة الله لعباده هي مراعاته لهم . . . " .

قلت : فقد فسرَّ مودة الله تعالى لعباده بأنها مراعاته لهم ، وذكر أن المودة هي المحبة ، وقال : " تقدم معنى محبة الله لعباده " . وقد قال في (ص ١٠٥) : " محبة الله تعالى لعبده إنعامه عليه " .

فهذه التأويلات هي من تأويلات المعطلة قديماً وحديثاً ، فإنهم يزعمون

أن مثل هذه الصفات انفعالات وتأثرات وتغيرات ، والله منزّه عنها ، وأن المراد منها غايتها ولوازمها . والجواب على هذا أن يقال :

هذا قياس لرب العباد على العباد ، وللخالق على المخلوقين ، فكما أن الله تعالى ليس كالمخلوقين في ذاته فكذلك صفاته لا تشبه صفات خلقه .

وكما أن لله كلاماً حقيقياً ، وإرادة وعلماً وقدرة حقيقية ، كما أثبت أكثر ذلك هؤلاء المعطلة ، فليس معنى إثبات الكلام لله إثبات الشفتين والأحبال الصوتية والمخارج والحلقوم وغيرها كالمخلوقين ، وكذلك له يدان وقدم ورضا وغضب ومودة ورحمة ، كل ذلك على سبيل الحقيقة دون المجاز ، ولا يقتضي ذلك أن يكون لله تعالى جارحة ، وانفعالات وانعطافات وميل النفس وغير ذلك ، فالله تعالى له مودة لعباده ومحبة للصالحين ، ولازم ذلك الإنعام والإحسان .

والحق أن المودة للمؤمنين صفة من صفات الله تعالى على الكيفية اللائقة به ، تماماً كما يقال في المحبة .

التأويل التاسع عشر : (ص ٥٥٠-٥٥١ مادة : يد) :

قال : " واستعير اليد للنعمة . . وللحوز والملك . . . وللقوة مرة . . . إلخ " .

قلت : فقد صرف معنى يدي الله تعالى إلى معان عدة ، كإيتاء النعم ، وتوليّه لخلقه ، والقوة ، وعطاء نعمتي الدنيا والآخرة ، والنصر والنعمة ، وذلك في عدة آيات من آيات الذكر الحكيم ، كقوله تعالى : ﴿ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة : ٦٤] ، وقوله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ ﴾ [الفتح : ١٠] ، وقوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] .

ولا شك أن الله بسط جوده وإحسانه على عباده، وأحسن إلى خلقه بنعمه، وتولى الصالحين من عباده، ولكن المؤلف - رحمه الله - أغفل إثبات صفة اليمين، بل وصرفها عن حقيقتها بغير دليل ولا قرينة.

وقد أجمع أهل السنة على القول بما تضافرت به نصوص الكتاب والسنة من أن لله يدين على الكيفية اللائقة بجلاله، والكيف مجهول.

والتشبيه في قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ إثبات أنهما يدان وليست يداً واحدة، وفي حديث الشفاعة الكبرى: "... يا آدم أما ترى الناس؟ خلقك الله بيديه، وأسجد لك ملائكته..."^(٤٤).

وما ذكره المصنف إنما هو من تأويلات المعطلة، إذ ليس في إثبات الصفة لله تعالى على الكيفية اللائقة به أي نوع من التشبيه، فلا حاجة للفرار من التشبيه بإنكار حقيقة الصفات.

قال أبو حنيفة: "ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته، لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفة بلا كيف"^(٤٥).

وقال الإسماعيلي: "وخلق بيده، ويده مبسوطان ينفق كيف يشاء بلا اعتقاد كيف يده إذ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف"^(٤٦).

وقال الأشعري: "وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى وأنه له تعالى يدين مبسوطتين، وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه"^(٤٧).

التأويل العشرون : (ص ٥٥٢ مادة : يمن) :

قال : «اليمين أصله الجارحة، واستعماله في وصف الله تعالى في قوله: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. على حد استعمال اليد فيه.»

قلت : فكلامه يظهر منه تأويل صفة اليمين لله تعالى أنها بمعنى القوة .
وفي هذا نظر ، فإن القوة صفة أخرى لله تعالى ، واليمين صفة كذلك ، فلا
يجوز تعطيل إحداهما بتفسيرها بالأخرى ، بل يجب الإيمان بهما جميعاً على
طريقة الإثبات بلا تمثيل ، والتتزيه بلا تعطيل ، كما هو مذهب أهل السنة .
وقد سبق ذكر تقرير صفة اليمين عند السلف عن الأشعري رحمه الله .
فالواجب التسليم لما ورد من آيات الصفات ، وإثباتها كما جاءت من غير
تكيف ولا تمثيل ، ولا تحريف ولا تعطيل .

الخلاصة

أن الراغب الأصفهاني - رحمه الله - في كتابه " مفردات القرآن " ذهب
مذهب الكلالية في تعطيل الصفات الفعلية الاختيارية ، ويتبين ذلك في تأويله
صفة المحبة والرضا والرحمة والمودة والاستواء ، وتعطيل بعض الصفات
الذاتية كصفة اليدين والوجه والعين ، وهذا كله مبني على أصول كلامية ،
أصلها المتكلمون من نفي حلول الحوادث بذات الله ونفي الجهة ونفي
التركيب والتجسيم ، فعطلوا الله عن كمال أفعاله وكمال صفاته ، وهذه
الأصول التي ورثوها من الجهمية حقيقتها إثبات العدم المحض ، إذ إن
المعطل يعبد عدماً .

وهذا هو ما بدالي من خلال تأملي لهذا الكتاب ، وإن كنت أرى أن هذه
الملحوظات لا تقلل من الأهمية الكبيرة لهذا الكتاب المهم جداً في بابه ، فإن
كنت قد أصبت فمن الله تعالى ، وإن أكن قد أخطأت في شيء فأستغفر الله ،
وأسأله التوفيق والسداد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الهوامش

- (١) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يستفتح بها خطبه كلها رواها الإمام أحمد في المسند (٢٩٢/١ - ٢٩٣)، وأبو داود (٢١١٨)، والترمذي (١١٠٥)، وابن ماجه (١٨٩٢).
- (٢) انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٨/١٢٠)، والوافي بالوفيات (١٣/٤٥)، وبغية الوعاة (٢/٢٩٧)، والأعلام (٢/٢٥٥)، كشف الظنون (١/٣٦).
- (٣) سير أعلام النبلاء (١٨/١٢٠).
- (٤) طبقات المفسرين ص (٦٨).
- (٥) الأعلام (٢/٢٥٥).
- (٦) الكشف (٤/١٥١) ط: دار المعرفة، بيروت.
- (٧) الانتصاف (٤/١٥١) ط: دار المعرفة، بيروت.
- (٨) البرهان (١/٢٩١).
- (٩) الإقتان (٢/٣).
- (١٠) تفسير ابن جرير (١٢/٥٧٦).
- (١١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (٢٧)، ط: الدار السلفية.
- (١٢) تفسير السعدي (٧/٦٢٣).
- (١٣) مسلم (٢٦٣٧) عن أبي هريرة.
- (١٤) الصواعق المرسله (٤/١٤٥١) ط: دار العاصمة.
- (١٥) النكت والعيون للماوردي (٦/١١٠)، ط: مؤسسة الكتب الثقافية.
- (١٦) مسلم (٩١) عن ابن مسعود.
- (١٧) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٥٦).
- (١٨) النونية (٢/٦٤).
- (١٩) شرح النونية (٢/٦٤).
- (٢٠) النونية (٢/١٠٣).
- (٢١) تفسير ابن جرير (١/٢١٤).
- (٢٢) معالم التنزيل (١/٥٨).
- (٢٣) النونية (٢/٨٠).

- (٢٤) شرح التونية (٨٠ / ٢) .
- (٢٥) عقيدة السلف أصحاب الحديث، ص ٥ ،
- (٢٦) اعتقاد أئمة الحديث (ص ٥٥) .
- (٢٧) اعتقاد السلف (ص ٥) .
- (٢٨) رسالة أهل الثغر (ص ٦٦) .
- (٢٩) الأسماء والصفات ص (٥١٥ - ٥١٦) .
- (٣٠) الرد على الجهمية ص (٦٧) .
- (٣١) رسالة أهل الثغر ص (٧٥) .
- (٣٢) مجموع الفتاوى (٥ / ١٤٤ - ١٤٧) بتصرف .
- (٣٣) يقصد قول الشاعر:
- قد استوى بشر على العراق من غير سيف أو دم مهراق
- (٣٤) مجموع الفتاوى (٥ / ١٤٨) .
- (٣٥) النكت والعيون للماوردي (١ / ٣٧٩) .
- (٣٦) كتاب التوحيد (١ / ٩٧) .
- (٣٧) كتاب التوحيد (١ / ١١٤) .
- (٣٨) أصول الاعتقاد (٣ / ٤١٢) .
- (٣٩) عقيدة السلف (ص ٥) .
- (٤٠) اعتقاد أئمة أهل الحديث، (ص ٥٥) .
- (٤١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ٥ - ٦) .
- (٤٢) التوحيد ص (١٠ - ١١) .
- (٤٣) الإبانة ص (١٢١) .
- (٤٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٤ / ١٦٢٤) كتاب: التفسير، باب: وعلم آدم الأسماء كلها .
- (٤٥) الفقه الأكبر ص (٣٠٢) .
- (٤٦) اعتقاد أئمة الحديث ص (٥١) .
- (٤٧) رسالة أهل الثغر ص (٧٢) .

المراجع

- (١) جامع البيان للطبري، ط: دار الفكر، و ط: البابي الحلبي.
- (٢) معالم التنزيل للبغوي. ط: دار طيبة، و ط: بيروت.
- (٣) تيسير الكريم الرحمن بتفسير كلام المنان للسعدي، ط: الجامعة الإسلامية.
- (٤) الجامع الصحيح للبخاري.
- (٥) مجموع فتاوى ابن تيمية، توزيع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء.
- (٦) اعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي، ت: محمد الخميس، ط: دار العاصمة.
- (٧) اعتقاد السلف أصحاب الحديث للصابوني، ت: بدر البدر، ط: الدار السلفية.
- (٨) التوحيد لابن خزيمة، ت: محمد خليل هراس، ط: دار الكتب العلمية.
- (٩) التوحيد لابن خزيمة، ت: عبدالعزيز الشهوان، ط: مكتبة الرشد.
- (١٠) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني، ط: دار الراية.
- (١١) الرد على الجهمية للدارمي، ط: الدار السلفية.
- (١٢) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية، شرح: الهراس، ط: دار الهجرة.
- (١٣) العلو للذهبي، ط: دار الفكر.
- (١٤) إثبات صفة العلو لابن قدامة، ت: بدر البدر، ط: الدار السلفية.